الراشد مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

الجلسة الأولى بعد الافتتاح شهدت تفاؤلاً كبيراً من أعضاء السلطتين بعكس مثيلتها في المجلس المبطل

أولها.. تعاون وروح إيجابية بين السلطتين لتحقيق الإنجاز

عمر الرشيدي ومصطفى كامل

في جلسة وصفت بالإيجابية، بدأ مجلس الأمة أولى خطواته بعد الجلسة الافتتاحية بمناقشة العديد من الموضوعات الهامة، وإقرار اللجان المؤقتة التي رآها نواب المجلس تحتاج إلى مناقشات عميقة بعيدا عن اللجان الدائمة.

وفيما أقر مجلس الأمة تشكيل لجنتين إحداهما للمرأة والأسرة والأخرى لحقوق الإنسان والبدون، رفض المجلس طلبات لتشكيل لجان مؤقتة خاصة بشؤون الزراعة والظواهر السلبية والبيئة، وفي ذات الوقت سحب النائب فيصل الدويسان طلب اقتراح تشكيل لجنة الإعلام.

وفي هذا السياق طالب النائب عدنان عبدالصمد بتشكيل لجنة دائمة للبدون، مؤكدا أن تشكيل اللجان الدائمة لا يحتاج لتعديل اللائحة الداخلية كما ذكر الوزير محمد العبدالله، وهو الطلب الذي رفضت الحكومة مناقشته لعدم وجوده على اللائحة، فيما انهمت مراقب مجلس الأمة النائبة صفاء الهاشم الوزيرتين رولا دشتي وذكرى الرشيدي بأنهما من أعداء المرأة لتصويتهما ضد مقترح انشاء لجنة شؤون المرأة والأسرة.

وفاز بعضوية لجنة حقوق الانسان والبدون النواب مبارك النجادة وعبدالحميد دشتي وعبدالرحمن الجيران وخالد العدوة وطاهر الفيلكاوي، بينما تمت تزكية الأعضاء معصومة المبارك وصفاء الهاشم وخليل صالح وخليل أبل وطاهر الفيلكاوي للجنة المرأة والأسرة.

ووافق مجلس الأمة على تخصيص جلسة للنظر في الاتفاقيات الدولية في 9 من الشهر المقبل، وتخصيص جلسة خاصة يوم 5 مارس المقبل لمناقشة القضية الاسكانية، والذي أكد وزير الإسكان سالم الأذينة أن الوزارة ستكون جاهزة بردودها في هذه الجلسة، كما حدد المجلس جلسة 19 يناير المقبل لمناقشة القضية المرورية، ومناقشة قضية البطالة في جلسة 24 فبراير المقبل.

ووافق المجلس على طلب الحكومة بتأجيل مقترح لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في ارصدة وايداعات النواب منذ عام 2006 ، وتأجيل مقترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية باقلاع طائرة الى طهران خلال اضراب موظفي «الكويتية»، وتأجيل مناقشة تجاوزات عقد «شل».

وبدأ المجلس بعدها في مناقشة الخطاب الاميري حتى نهاية الجلسة ويستمر في مناقشته بجلسة اليوم حتى الساعة 12 ظهرا وبعدها يتم احالته الى لجنة الرد على الخطاب.

العبدالله يرفض تشكيل اللجان الدائمة

المليفي يطالب بحل جذري للمشكلة الإسكانية

■ العبدالله: اتهامات المويزري خطيرة وسنحقق فيها ونتخذ الإجراءات الحازمة بشأنها

■ الأذينة: «الإسكان» ستكون جاهزة لتحديد مرئياتها حول القضية الإسكانية في 5 مارس

■ لاري: نحتاج إلى إعادة الأمن والاطمئنان إلى نفوس المواطنين ومناقشة أسباب زعزعة الاستقرار في البلاد

■ العدوة: لدينا اختراق أمني من الوافدين وعلى الحمود التعهد بالضرب بيد من حديد لأي خروج على القانون

■ المليفي: لا نريد كلاماً فقط في القضية الأمنية بل نحتاج إلى خطة مستقبلية واضحة يشرحها وزير الداخلية

■ لابد من وجود حلول لمواجهة الطلبات الإسكانية يقدمها الوزير ويراقبها المجلس

افتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة العادية العلنية الساعة التاسعة صباح امس وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

التصديق على المضابط

وتلا الامين العام البند الاول وهو التصديق على المضبطة رقم 1296 بتاريخ 2012/12/16.

احمد لاري: لاول مرة منذ أشهر تنعقد الجلسة في بدايتها الساعة التاسعة والمجلس المبطل السابق نادراً ما كانت تعقد الجلسات في موعدها ويمكن المراقب صفاء الهاشم لها دور في ذلك.

عبدالحميد دشتي: هذا هو العهد الجديد والعالم يحتفل بميلاد سيدنا عيسى المسيح فنبارك للكويت ولاخواننا المقيمين والمسيحيين.

الجلسة السابقة من اروع الجلسات التي شهدها الشعب الكويتي وذلك بحنكة رئيس السن ثم بعد ذلك بحكمتكم الاخ الرئيس، هناك تجاوز للمادة 91 عندما نبه رئيس السن بضرورة الالتزام بالقسم وهذه فرصة لتصحيح القسم حتى لا نضطر الى الذهاب الى المحكمة الدستورية وحتى نرتقي بالعمل البرلماني، واطلب استخدام حقكم في المادة 99 بشطب ما جاء قبل وبعد القسم من «على كتاب الله وهدى من النبي» ونريد ان ترشح مبادئ عمل برلماني صحيح، وإلا سنتقدم بطلب بإحالة ما جاء قبل القسم الى المحكمة الدستورية لشطب ما جاء قبل القسم.

صالح عاشور: نحييك الاخ الرئيس والزملاء على تعاونهم الايجابي واعطائهم صورة ايجابية وليست سلبية كما في المجالس السابقة ولاشك ان هذا الدور الايجابي في الجلسة الافتتاحية خاصة في التصويت على اختيار المناصب القيادية لمكتب المجلس دليل على تحمل الاخوة للمسؤولية وهموم المواطنين من خلال التعاون الايجابي. واستنادا للمادة 91 من الدستور وحديث النواب، فاستاذنك من اعادة القسم بالنسبة لي.

علي الراشد: هذه الكلمات وما ورد قبل القسم لن ولم يؤثر على القسم نفسه ولا تؤثر على مادة القسم.

صالح عاشور: حتى لا نتكرر هذه الاحداث بالنسبة للقسم فهناك جهات تطالب بالالتزام بنص القسم كما ورد في المادة الدستورية واعاد النائب صالح عاشور القسم.

خالد العدوة: بداية موفقة وكان هناك لهذا المجلس مع الحكومة هو التفاؤل والعمل والإنجاز، والفت نظر النائب الى موضوع المحكمة الدستورية، فهناك اشياء نتجاوزها ولا نقف على دقائق الامور، فهذا التفاؤل وهذه البدايات نأمل بها ان نتخطى بها اي تجاوزات صغيرة.

فيصل الدويسان: نشكر رئيس السن على التزام بكلمة الترحيب بسمو الامير، وهناك خطأ لغوي في القسم، ونظام التصويت وما وقع فيه النائب حسين القلاف عندما قال لم ذهبت الى مالم تذهب اليه قناعتي وارادتي فهل هناك معالجة لهذا الامر.

علي الراشد: الجهاز يعطيك خيارين الاول هو الاختيار والثاني هو الاعتماد فما في مجال.

علي العمير: لم نسمع وجهة نظرك في موضوع شطب ما جاء قبل او بعد القسم ونرجو الابقاء على المضبطة كما هي.

علي الراشد: نعم كما هي.

هشام البغلي: نلتمس تعاون النواب من خلال الحضور المبكر وبالتعاون مع الحكومة ولكن هناك كثيراً من الاخوة الوزراء غير موجودين.

علي الراشد: هناك 4 وزراء في رفقة صاحب السمو في مؤتمر البحرين.

عبدالحميد دشتي: احيي شجاعة النائب صالح عاشور على اعادة القسم، ولكن هناك من قال «بما لا يخالف شرع الله».

علي الراشد: نحن ليس لنا دخل بالمجالس السابقة نحن نتحدث عن هذه المضبطة والمجلس الجديد.

خليل الصالح: اشكر الجنود المجهولين في الامانة العامة والذين جهزوا المستندات والاوراق والحرس جميعهم.

علي الراشد: يصادق على المضبطة.

بند الرسائل الواردة:

رسالة من رئيس لجنة الخارجية يطالب بعقد جلسة خاصة للنظر في الاتفاقيات المعقودة بين الكويت والدول العربية والصديقة في جلسة 1/10.

عادل الخرافي: جدول الاعمال به اشياء كثيرة لا تحتاج نقاشا فلو مكتب المجلس يفصل هذه المواد بحيث اننا ننهي جدول الاعمال فهناك بنود في جدول الاعمال مضى عليها 26 سنة، وتعاون الزملاء سيسهل اعمالنا وسنشعر ان للمجلس مختلف.

علي الراشد: كل ما يرفع الى المجلس من قوانين واقتراحات لابد من ادراجها على جدول الاعمال وليس معناه انه لابد ان تنتهي في هذه الجلسة.

احمد لاري: نشكر رئيس اللجنة صالح عاشور، فهذه فرصة لانهاء هذه الاتفاقيات، والمفترض على الحكومة المبادرة بعقد هذه الجلسة الخاصة بالانفلات الأمني بداية من جريمة الاقنيوز ومحطة البنزين وغيرها، ولابد من اعادة الامن والاطمئنان إلى النفوس، ولانريد للحكومة ان تطلب مهلة لاعطاء التصور والجلسة ستكون ساخنة ومن الضروري الوقوف على زعزعة الامن والاستقرار في البلد والحكومة الان تحابي النواب السابقين ومعاملاتهم تسير قبل معاملاتنا والى الحين تخاف من الاغلبية المبطلة وهم ينظمون المسيرات غير المرخصة، فلا يجب الا نخرج عن اطار الدستور ولابد من عقد هذه الجلسة.

حماد الدوسري: هناك مشكلة امنية كبيرة فهي من اعظم القضايا الآن، فلو نظرنا الى عددهم فهم مليون جدا مقارنة بعدد السكان، وتحديد الجلسة الخاصة ليس مقيداً بوزير الداخلية واتمنى ان يكون الامر عائد للمجلس.

علي الراشد: سوف ننسق مع الحكومة وسنحدد لها جلسة.

خالد العدوة: استغرب رد وزيرة الدولة واتمنى لو ان الحكومة القت بيانا فيما روع الكويتيين من جريمة اخيرة فلماذا لا تنتفض الحكومة، وعليها ان تكون جاده يجب ان تتحمل الحكومة، مسؤولياتها، ولماذا لا تغار على الامن الوطني ولماذا لم يخرج نائب رئيس الوزراء للشعب ويقول «سنضرب بيد من حديد»، واستذكر الشيخ الراحل الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله عندما كان ينزل الى الشعب، نحن الآن مخترقون امنيا من الوافدين ولنفر الجلسة حضر الوزير ام لم يحضر، لماذا لا يذهب الى السوق ويقيم مؤتمرا صحافيا في مسرح الجريمة؟!.

معصومة المبارك: ادعم طلب رئيس اللجنة الخارجية لمناقشة الاتفاقيات ولابد من تحديد لها جلسة خاصة، وفيما يتعلق بالوضع الامني فلو كانت الحكومة متواجده في الاماكن العامة لما رأينا مثل هذه الجريمة والنائب

الوزيران ذكرى الرشيدي وسالم الأذينة

عادل الخرافي يطلب نقطة نظام